مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ياسمين أكرم سليم
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق
Yasamin.saleem@su.edu.krd

أ.م.د. نصرت صابر شيخة
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق
Nissrat.sheikha@su.edu.krd

أ.م.د. عدنان نادر حمد
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق
adnannader1973@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:2020/12/3
القبول:2021/1/7
النشر:شتاء 2021

الكلمات المفتاحية:
Accounting, qualitative Transformation, developments, accounting, investors, profession

Doi:
10.25212/lfu.qzj.6.1.19

المستخلص

شهدت مهنة المحاسبة تحولاً نوعياً في العقود الثلاثة الأخيرة في ظل التطورات العلمية والتقنية، بحيث أصبحت تمثل نظام معلومات متكامل وشامل يخدم كافة الأنشطة والأعمال في مختلف القطاعات، وذلك من حيث أصبح الإفصاح المحاسبي وسيلة جوهرية فعالة في الإعلام والإبلاغ عن مخرجات النظام المحاسبي وإيصالها لجميع المستخدمين في الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح، على نحو يعزز من قدرتهم على إتخاذ القرارات المناسبة؛ الى التحول النوعي الذي طرأ على مهنة المحاسبة؛ وفي مقابل الإفصاح الإلزامي المعني بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية وفق ما تقرره الأطر القانونية والمعايير المهنية، برز الإفصاح الإختياري كاتجاه تسلكه بعض المصارف للإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات يتجاوز حدود ما هي ملزمة به بما يخدم مستخدمي القوائم المالية، وهذا بدوره ما لفت انتباه الباحثين الى القيام بالعديد من الدراسات والبحوث التي تعنى بقياس مستوى الإفصاح الإختياري في المصارف، ودوره في خدمة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية؛ وتتمثل مشكلة البحث الحالي في قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال تطوير أداة لقياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة، وقد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

أظهرت نتائج البحث أن متوسط مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات بين المصارف عينة البحث بلغ نسبة (58%) وهي نسب مقبولة، إضافة إلى ذلك أظهرت نتائج الدراسة ان الإفصاح الإختياري عن المعلومات العامة عن المصارف تأتي بالمرتبة الأولى بنسبة (84.6%)، ويليها مناقشات وتحليلات الإدارة لبيانات العمل بنسبة (83.8%)، وثم الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق (81.9%). وقد أوصت الدراسة بضرورة الإستمرار في رفع مستوى الإفصاح الإختياري في المصارف العراقية، ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الإختياري من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية والمنظمات والجمعيات العلمية والمهنية والأكاديمية، وذلك لضمان حصول مستخدمي التقارير المالية على المعلومات المالية وغير المالية الإضافية، والتي تساعدهم على إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

مقدمة

نظراً للدور الحيوي الذي تقوم به مهنة المحاسبة، وأهمية المعلومات التي توفرها مخرجاتها من القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية، برزت الحاجة الى تطوير معايير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وإلزام المنظمات بتطبيقها، الأمر الذي أسفر عن ظهور ما يعرف بـ "الإفصاح الإلزامي" أو الإفصاح الإجباري؛ ومن ثم فقد أصبحت المنظمات ملزمة بعرض ونشر مستوى محدد كماً ونوعاً من المعلومات وفق ما حددته المعايير المحاسبية والقوانين الصادرة في هذا الشأن على مستوى كل دولة؛ وبالرغم من ذلك، فقد كشفت الأزمات الاقتصادية العالمية بأن الإفصاح الإلزامي لم يعد كافياً، ما دفع بعض المنظمات وبصورة طوعية الى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على نحو أوسع ما يفرضه الإفصاح الإلزامي، والذي أصبح يعرف بالإفصاح الإختياري أو الطوعي.

يُعَدُّ الإفصاح الإختياري مبادرة طوعية وحرة من إدارة المنظمة للإفصاح عن معلومات إضافية غير إلزامية، قد لا يطلبها المستثمرين وأصحاب المصالح في العادة، لكنها تفيدهم وتساعدهم على إتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة رشيدة، وتحد من لجوئهم إلى مصادر أخرى للمعلومات تكون مضللة، من حيث يشتمل الإفصاح الإختياري على معلومات مالية وغير مالية، ومعلومات تاريخية ومستقبلية، وخطط واستراتيجيات، ومضامين شارحة ومفسرة للقوائم المالية والمعلومات الإجبارية؛ ومن ثم، فقد اكتسب الإفصاح الإختياري أهمية بالغة نظراً للفوائد التي يحققها والمتمثلة في تمكين مستخدمي التقارير المالية من إتخاذ قرارات رشيدة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات، وزيادة حدة المنافسة، وإسهام التقدم التكنولوجي في ظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية؛ إذ يسهم الإفصاح الإختياري في تعزيز الثقة بالمنظمة وبأدائها المالي لدى الأطراف الأخرى وإزالة مخاوفهم، وتعزيز قدرة المستثمرين على التعامل مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية؛ ولهذا تبرز أهمية الإفصاح الإختياري بشكل أكبر في السوق المالية، من حيث أنه يساهم في إزالة الغموض عن الوضع الراهن للمنظمة وعن أدائها المالي واتجاهاتها المستقليلة؛ فالتوسع في

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الإفصاح وتجاوز الحدود المعيارية والإلزامية يؤدي الى تمكين المستخدمين من إتخاذ قرارات رشيدة تتسم بالدقة والموضوعية، كما يعزز الإفصاح الإختياري فرص المنظمة تنمية استثماراتها والحد من الإشكاليات القانونية والقضائية التي تنجم عن عدم كفاية الإفصاح الإجباري.

على هذا الأساس، جاء اختيار هذا البحث معنياً بقياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية، بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المحور الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تُعَدُّ التقارير المالية التي توفرها النظم المحاسبية في المصارف من أهم مصادر المعلومات التي تستخدم من قبل أطراف عديدة سواء كانت داخل المصارف أو خارجها لأغراض تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية، وعليه تظهر الاهتمام بنوعية وجودة المعلومات المعروضة في هذه التقارير للتعبير عن الوضع المالي بشكل سليم وشفاف؛ لاسيما في ظل المخاطر والتداعيات التي كشفت عنها الأزمات العالمية، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات وعلى رأسها المصارف الى رفع مستوى الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات اضافية تكون ضرورية، لبث الاطمئنان لدى المستثمرين على أموالهم وكيفية ادارتها، وذلك من خلال الإفصاح الإختياري الذي من شأنه التعريف بالمصرف بشكل أوسع، وتحقيق تماثل المعلومات، وجذب المستثمرين.

تتمثل مشكلة البحث في محاولة قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، بحيث يمكن صياغة هذه المشكلة على النحو الآتي:

1. ما هو مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية؟
2. ما هي كمية ونوعية المعلومات الاختيارية التي تصفح عنها المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية؟

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي الى قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للسنة المالية 2017، وتحديد كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً من قبل المصارف عينة البحث، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. التعريف بالإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة وبيان أهميته.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

2. قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة.
3. التعرف على كمية ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية عينة الدراسة.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهمية الموضوعية التي يحظى بها الإفصاح الإختياري، والدور الذي يسهم به في توفير معلومات مالية وغير مالية اضافية عن المصارف ونتائجها المالية في المدد المختلفة، وتضييق فجوة المعلوماتية بين أصحاب المصالح، وتعزيز قدرة المستخدمين على القيام بعمليات التحليل والتقييم والمقارنات اللازمة لاتخاذ القرارات الملائمة، فضلاً عن دور الإفصاح الإختياري في تحسين كفاءة إستخدام موارد المصارف، وتعظيم قيمتها التنافسية في الأسواق المالية، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل متعددة تزيد من فرص التوسع والنمو، وتعزيز قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم إستقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الإقتصادية المطلوبة.

كما تأتي أهمية البحث، باعتباره امتداداً للدراسات المتعلقة بجودة المعلومات الواردة في التقارير المالية وتحسينها ويساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضيتين أساسيتين، يمكن التعبير عنهما كما يلي:

1. تدني مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية اضافية في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. توجد فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسط الإفصاح الإختياري في المصارف العينة تبعاً لنوعية وكمية المعلومات التي تفصح عنها اختيارياً.

خامساً: حدود البحث ومحدداته:

1. يقتصر البحث على القطاع المالي ولاسيما المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، نظرا لخضوع هذه القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.
2. يقتصر البحث على قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي استطاعوا الباحثين الحصول على بياناتها كاملة، والمتمثلة في التقارير المالية المنشورة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

سادساً: أساليب جمع البيانات:

1. البيانات الثانوية (في الجانب النظري)؛ وذلك من خلال الرجوع الى الدراسات السابقة والبحوث العلمية لأعداد الجانب النظري ودليل اعداد التقرير السنوي للبنوك الصادرة عن هيئة سوق رأس المال العراقي.
2. البيانات الأولية (في الجانب العملي- التطبيقي)؛ قاموا الباحثين بتطوير أداة لقياس مستوى الإفصاح الإختياري وتحديد كمية ونوعية المعلومات التي يفصح عنها إختيارياً، بالإعتماد على محاور وبنود محتوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للمصارف، وبتطبيق مقياس ثنائي قائم على الـ (0، 1)، حيث يشير الخيار (0) الى عدم وجود المعلومات الموصوفة في المحور أو البند في الأداة، بينما يشير الخيار (1) الى وجودها، بما يمكن من قياس مستوى الإفصاح الإختياري وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في المصارف عينة البحث.

المحور الثاني: الدراسات السابقة- الإطار النظري :

أولاً: الدراسات السابقة:

يمكن استعراض أهم وأبرز الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث من الأقدم الى الأحدث على النحو الآتي:

1. دراسة (حميد وآخرون، 2016)، بعنوان: "تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة رأس المال- دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية":

هدف البحث الى تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة رأس المال من خلال اعداد دراسة مقارنة بين التقارير المالية لعدد من المصارف لعام 2014، وتم استخدام الارتباط والانحدار البسيط لأثبات وجود علاقة أو تأثير بين المتغيرات من عدمها؛ ومن أهم نتائج البحث أن تطبيق الإفصاح الإختياري من قبل المنشآت المالية يقلل من تكلفة رأس المال مما يعطي المنشأة مساحة أوسع في المنافسة؛ وأوصى البحث بضرورة الإفصاح الإختياري لما له من أثر في زيادة الشفافية في عرض تفاصيل عمل المنشأة. وتمكين المستثمرين الداخليين والخارجيين من التعرف على الوضع الحقيقي للمنشأة.

2. دراسة (محمد، 2018)، بعنوان: "أثر الإفصاح الإختياري في جودة الإبلاغ المالي- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية":

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية الإفصاح الإختياري وأثره في جودة الإبلاغ المالي للشركات العراقية حيث تم اعداد قائمة بالمعلومات المطلوب وتطبيقها على كل شركة للتعرف فيما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات من عدمه، فقد قسمت المعلومات الى ثلاث مجموعات: معلومات استراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية؛ وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوي بين الإفصاح الإختياري وجودة الابلاغ المالي وبلغت هذه العلاقة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

(664) في ظل مستوى معنوية 1%؛ كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة ان يحظى الإفصاح الإختياري بالاهتمام المناسب من قبل الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كونه عامل مهم لتزويد الأطراف الخارجية بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

3. دراسة (عبد المجيد، 2018)، بعنوان: "الإفصاح الإختياري لمعلومات محاسبة الموارد البشرية وأثرها على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الإفصاح الإختياري من قبل المنشآت السودانية، ودراسة دور الإفصاح الإختياري لمعلومات محاسبة الموارد البشرية على ملاءمة المعلومات المحاسبية، والوقوف على مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الموارد البشرية لها دور وأهمية لا تقل أهميته عن الدور الذي تلعبه الموارد المادية لذلك يجب الاهتمام بالقياس والإفصاح عنها، وأن الإفصاح الإختياري عن معلومات الموارد البشرية كأصول تمتلكها المنشأة يدعم القدرة التنافسية للمنشأة ويساعد على استمراريتها، في حين تعمل جودة الأرباح على تغطية بعض الفئات المشمولة، كما أن للأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح لها أثاراً متفاوتة تتركها على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها البنوك، كما يؤدي الإفصاح الإختياري عن معلومات الموارد البشرية إلى تحقيق الرضا الوظيفي؛ وأوصت الدراسة بضرورة قيام المنشآت بقياس قيمة وتكلفة المورد البشري لتحقيق الكفاءة في أدائها المالي.

4. دراسة (Yusuf et al, 2018)، بعنوان:

"EFFECT OF FINANCIAL PERFORMANCE ON VOLUNTARY DISCLOSURE OF LISTED FINANCIAL FIRMS IN NIGERIA":

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الأداء المالي على الإفصاح الإختياري للشركات المالية المدرجة في نيجيريا لفترة 10 سنوات من 2008-2017، واعتمدت الدراسة تصميم البحث بحكم الواقع، حيث تم اختيار عينة من (45) من أصل سبعة وخمسين (57) شركة مالية مدرجة في البورصة النيجيرية للأوراق المالية، وتم جمع البيانات الثانوية من التقارير السنوية والحسابات للشركات التي تم أخذ عينات منها وكتاب حقائق البورصة النيجيرية؛ وكشفت النتائج أن الأداء المالي ليس له تأثير كبير على الإفصاح الإختياري للشركات المالية المدرجة في نيجيريا، وأن متغير التحكم (الحجم والعمر) له تأثير كبير على الإفصاح الإختياري؛ وأوصت الدراسة بأن تقوم السلطات التنظيمية المكلفة بمسؤوليات تنظيم المعلومات التي تم الكشف عنها في التقارير المالية بمراجعة متطلبات الإفصاح الخاصة بها وإدراج بنود الكشف الاختيارية فيها، وذلك لزيادة مستوى الشفافية وتوفير صورة أوضح لحالة الشركة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ثانياً: الإطار النظري:

بسبب التطور الاقتصادي المستمر، هناك حاجة ماسة الى الكثير من المعلومات، ولأن المعلومات الواردة في البيانات المالية هي الحد الأدنى الذي يجب الإفصاح عنه، وفي كثير من الحالات لا تساعد الأطراف الخارجية على إتخاذ القرارات السليمة، فقد استلزم ذلك الإفصاح عن معلومات إضافية ذات طبيعة غير مالية للمساعدة في إتخاذ القرارات السليمة، وهذا ما أصبح يعرف بـ "الإفصاح الإختياري"؛ والذي يعتبر مكملاً للإفصاح الإلزامي من أجل سد الفجوة بين حاجة المستثمرين الى المعلومات.

1. مفهوم الإفصاح الإختياري:

عرف الإفصاح الإختياري على أنه "أي معلومات توفرها إدارة المصرف بشكل يتجاوز متطلبات الإفصاح في المبادئ والتعليمات والقواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية وقواعد لجنة الأوراق المالية وتعليمات البورصة (عابد، 2018، 19) (الحسناوي وجواد، 2018، 358)، ونظراً لكون الإفصاح الإختياري يتجاوز حدود المعلومات المالية، فقد أطلق عليه أيضاً "الإفصاح غير المالي" (عابد، 2019، 225)، كما جرى تعريف الإفصاح الإختياري على أنه "النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية، وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها المنظمة زيادة عن المتطلبات القانونية، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار" (عبد وإبراهيم، 2019، 253).

ويُعرف الإفصاح الإختياري بأنه إفصاح غير إلزامي إختياري عن معلومات غير ملزمة بالإضافة الى ما يتم الإفصاح عنه وفقاً لقواعد ومعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، ويتم ذلك بمبادرة من إدارة المصرف لتقديم ونشر المعلومات المالية وغير المالية، التاريخية والمستقبلية لمتخذي القرارات، مع الأخذ بعين الإعتبار بعض المحددات على سبيل المثال قاعدة التكلفة، العائد من هذه المعلومات، وأسباب هذا الإفصاح، وآثاره المتوقعة (حميد وآخرون،2016،47).

2. أهمية الإفصاح الإختياري

تعززت أهمية الإفصاح الإختياري نظراً لكونه يوفر معلومات مفيدة وموثوقة لمستخدميها حول المركز المالي للمصرف بصورة تتجاوز حدود المعلومات التي يوجب القانون والمعايير المحاسبية على المصارف نشرها والإفصاح عنها، بهدف مساعدة مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ قرارات رشيدة، لاسيما مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في السوق العالمي بشكل كبير، والتقدم التكنولوجي، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة أسواق رأس المال، وإزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية (الشعار وآخرون، 2015، 685)، كما تضاعفت أهمية الإفصاح الإختياري في ظل اقتصاد المعرفة بالنسبة لمختلف الأطراف المهتمة، إذ أن تضمين التقارير المالية بمعلومات إضافية غير إلزامية وذات طابع كمي ونوعي يوفر للإدارة الهدف والمعيار، ويسهم في تعزيز الثقة بأدائها المالي لدى الأطراف الأخرى وإزالة مخاوفهم،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

ناهيك عن تعزيز قدرة المستثمرين على التعامل مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية، لاسيما في ظل تأثيراتها المتزايدة، وتمكين المستثمرين من إتخاذ القرارات وترشيدها (زويلف، 2013، 4).
تكمن أهمية الإفصاح الإختياري في أنه يُكمل بيانات التقارير المالية من خلال توفير معلومات إضافية واضحة ودقيقة مهمة للمستخدمين الضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة، بما يؤدي الى زيادة مصداقية الإدارة وانخفاض محتمل في درجة تباين المعلومات بين الإدارة من جهة، والمساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين من جهة أخرى (حميد وآخرون،2016، 49).

علاوة على ذلك، فإن أهمية الإفصاح الإختياري تكمن في الدور الذي يسهم به في تعزيز عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية، وأيضاً في الفائدة المتحققة عنه سواء أكانت للمصرف أو للمستثمرين، وهي الأهمية التي يمكن بيانها على النحو الآتي (عابد، 2018، 19) (محمد، 2018، 256):
(أ). يؤدي الإفصاح الإختياري الى تخفيض رأس المال الذي يرغب المصرف في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم التقليل من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
(ب). يوفر الإفصاح الإختياري معلومات ملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية بالشكل الذي يمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمصرف، مثل قوته الإدارية وقدرته على الوفاء بالتزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل.
(جـ). يلعب الإفصاح الإختياري دور في تعزيز إجراءات الحوكمة من خلال نوعية العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى، وكذلك في تنشيط عمل سوق الأوراق المالية ورفع درجة الثقة في أداء الإدارة العليا، والتنبؤ بالمخاطر من أجل تعظيم الأرباح .
(د). أن التوسع في مستوى الإفصاح الإختياري يؤدي الى انخفاض تكلفة التباين في المعلومات لدى مديري الوحدات الاقتصادية من جهة والمستثمرين المساهمين من جهة اخرى.
(هـ). وجود الإفصاح الإختياري في التقارير والقوائم المالية يزيد من ثقة الاطراف المستفيدة بالمصرف وهذا ينعكس على سمعته وقيمته السوقية، وأيضا على أسعار الأسهم في السوق المالي، مما يؤدي الى تخفيض درجة المخاطر وعدم التأكد في الاستثمارات.

3. أهداف الإفصاح الإختياري:

تشير تقارير مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) منذ العام 2001، الى أن التحول الاستراتيجي من آلية التقارير التقليدية التي كانت تحمل معلومات الإفصاح الإجباري وحسب الى آلية الإفصاح الإختياري له العديد من الأهداف، أهمها الحد من سوء تخصيص رأس المال من قبل المستثمرين، وخفض تكلفة رأس المال نتيجة زيادة المصداقية وعلاقات الثقة وتحسين مستوى إتخاذ قرارات الاستثمار، وتقليل مخاطر التقاضي بسبب عدم كفاية المعلومات، كما يساهم الإفصاح

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الإختياري في الحد من تضارب المصالح، والحد من القراءات والتفسيرات الخاطئة للتقارير المالية (MUSYOKA, 2017, 9).

ويهدف الإفصاح الإختياري بشكل عام إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كّلها من أجل إتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف العام يشمل أنواع الإفصاح جميعها، إلا أن هدف الإفصاح الإختياري أو التوسع في الإفصاح يتمثل في تمكين المستخدمين من إتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية (دحدوح وحمادة، 2015، 19).

كما يهدف الإفصاح الإختياري الى إعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للمصرف ومدى قدرته على الإستجابة لكافة متغيرات السوق، ويهدف أيضاً الى تعزيز الثقة بشفافية الإدارة في الكشف عن معلومات حول أدائها، ما يعزز فرص المصرف في الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار، فضلاً عن الحد من المشكلات الناجمة عن عدم كفاية الإفصاح الإجباري، الأمر الذي يسهم بدرجة فعالة في الحد من دوافع أصحاب المصالح الى اللجوء الى القضاء، وبالتالي خفض تكلفة الدعاوى القضائية الى أقصى درجة ممكنة (محمد، 2018، 257).

4. محددات الإفصاح الإختياري:

قد تقوم بعض المصارف بالإفصاح الإختياري عن معلوماتها المالية وغير المالية في تقاريرها السنوية بهدف إظهار مركزها المالي وإعطاء صورة جيدة عن وضعها الاقتصادي والاجتماعي للمستثمرين وغيرهم، تساعدهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، في حين تقوم مصارف أخرى بالامتناع عن الإفصاح الإختياري عن المعلومات لعدة أسباب، فقد تعتقد أن الإفصاح الإختياري يمكن أن يخدم منافسيها بإعطاء معلومات إضافية تؤثر على مركزها التنافسي، أو نتيجة التكاليف المصاحبة للإفصاح أو قد تضطر للإفصاح عن معلومات غير صحيحة لإعاقة منافسيها في السوق مما يؤدي لوجود معلومات مضللة للمستثمرين، وهذا ما يؤثر على مصداقية إفصاحها (بوشايب، 2016، 15).

نتيجة لهذا، اتجه الباحثين الى دراسة وتحليل محددات الإفصاح الإختياري، أو مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري، وجرى تصنيفها في ثلاث مجموعات (أبو شلوع، 2013، 41):

(أ). المحددات الحاكمة؛ وتشمل حجم المصرف والنشاط المصرفي.

(ب). المحددات الخارجية؛ المرتبطة بتلبية احتياجات المستثمرين وأسواق رأس المال من المعلومات، وتتمثل بدرجة تعقد أعمال المصرف ودرجة عدم الاستقرار في سعر الأسهم.

(جـ). المحددات الداخلية؛ وتتمثل بتركيز إدارة المصرف على العلاقات مع أصحاب المصالح، اهتمام المصرف بإدارة رأس المال الفكري، وهيكل الحوكمة.

على هذا، يمكن استعراض أهم وأبرز محددات الإفصاح الإختياري، على النحو الآتي:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(أ). المحددات الحاكمة (مجموعة خصائص المصرف)؛ تشمل هذه المجموعة عدداً من الخصائص المؤسسية التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري، وتتمثل أهم هذه الخصائص بما يلي): (زيود وعيسى، 2011، 150):

- **حجم المصرف.**
- **عدد المساهمين.**
- **إدراج المصرف في السوق المالية.**

تعد هذه المحددات من أهم العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح الإختياري، الأمر الذي يعزى الى تكلفة الإفصاح الإختياري بالنسبة لحجم المصرف، ففي المصارف الكبيرة لا تكون هذه التكلفة عالية، بعكس المصارف الصغيرة، في حين أشارت عدد من الدراسات الميدانية إلى أن هناك علاقة طردية بين هذه العوامل من جهة، وبين درجة الإفصاح الإختياري من جهة أخرى (بوشايب، 2016، 15).

(ب). المحددات الخارجية؛ ويقصد بها مجموعة العوامل والمتغيرات من خارج المصرف وتؤثر عليه، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم في مجراها، وعلى إدارة المصرف التكيف مع تلك العوامل، وتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها (الفار، 2018، 13).

كما تضم هذه المجموعة، المحددات الخارجية للإفصاح الاختياري المرتبطة بتلبية احتياجات المساهمين وأسواق المال من المعلومات، وأهم هذه المحددات هي (أبو شلوع، 2013، 43-45):

- **درجة تعقد أعمال المصرف؛ وذلك** نتيجة الضغوط المتواصلة من أجل النمو تقوم معظم المصارف بزيادة عدد فروعها وفتح فروع جديدة لها في مناطق جغرافية جديدة، وذلك من أجل تلبية احتياجات العملاء والحصول على حصة أكبر من السوق، مما قد يترتب عليه زيادة في تعقد أعمال المصرف، كما تعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من أبرز معالم التغير في بيئة الأعمال في الوقت الحاضر، والتي أثرت بدورها على دورة حياة المنتجات والعمليات والأنشطة المالية والمصرفية، كما أثرت أيضا على نظام العمل والعلاقات والمنافسة داخل السوق مما أدى إلي زيادة تعقد أعمال المصارف.
- **درجة عدم الاستقرار في أسعار الأسهم**؛ إذ تتميز الأسهم بعدم وجود تاريخ استحقاق لها، وعدم التزام المصدر بعائد محدد ويتم تداول الأسهم في سو ق الأوراق المالية، وتتحدد أسعارها السوقية بناء على قوى العرض والطلب، وتزيد القيمة السوقية للسهم في الغالب عن القيمة الإسمية وقد تقل عنها في بعض الأحيان، ويقصد بعدم الاستقرار في سعر السهم تعرض سعره للارتفاع أو الإنخفاض الحاد في فترة معينة، وهذا التذبذب في سعر السهم قد يكون سببه تعرض سهم المصرف للمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

(جـ). المحددات الداخلية: تعتبر المحددات الداخلية للإفصاح الاختياري من العوامل المتعلقة بأعمال المصرف الداخلية وهيكله التنظيمي وشبكة العلاقات الداخلية فيما بين موظفيه والمدراء، وحتى امتداد هذه الشبكة إلى خارج المصرف؛ إذ يمكن تحديد ثلاثة محددات رئيسية ضمن المحددات الداخلية للإفصاح الاختياري، وتتمثل بما يلي (أبو شلوع، 2013، 51، 55، 60):

- **مدى الاهتمام بإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة؛** إن من أهم احتياجات أصحاب المصالح الإفصاح الكافي عن المعلومات المتعلقة بكل من أداء المصرف المالي وغير المالي والبيئي والإجتماعي وعملياته؛ فإذا كان المصرف يمارس إدارة جيدة للعلاقات مع أصحاب المصالح فإنه سوف يسعي جاهداً لتلبية احتياجاتهم من المعلومات من خلال قيامه بمزيد من الإفصاح الإختياري، إذ يتوقع دائماً حدوث زيادة في مستوى الإفصاح الإختياري في المصارف التي تتمتع بإدارة جيدة للعلاقات مع أصحاب المصالح.
- **هيكل الحوكمة؛** يعد الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد أهم المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة، لذا لم يخل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه.
- **مدى الاهتمام بإدارة رأس المال الفكري؛** من المتوقع أن تؤدي الإدارة الفعالة لعناصر رأس المال الفكري الى المزيد من الإفصاح الإختياري عن معلومات مفيدة لهذه الفئة بحيث تفي باحتياجاتها من تلك المعلومات، على نحو يؤدي إلى تدعيم القيمة المدركة من قبلهم، والمتمثلة في إتخاذ قرارات سليمة مبنية علي معلومات مفيدة، مما قد ينعكس بدوره علي زيادة قيمة المصرف وزيادة نموها، ودعم مركزه التنافسي، ومن ثم يمكن اعتبار إدارة رأس المال الفكري أحد المحددات الهامة للإفصاح الاختياري في المصارف التجارية.

5. قياس الإفصاح الإختياري:

تناولت العديد من الدراسات كيفية قياس مستوى الإفصاح الإختياري, واتفقت أغلبها على اعتماد نماذج مقترحة تحتوي على عدد من البنود التي تحدد نوعية المعلومات الاختيارية (الحسناوي وجواد، 2018، 359), وبالنظر الى الدراسات السابقة اتي عنت بقياس الإفصاح الإختياري، يتضح أن منها من استخدمت نماذج قياس لتحديد كمية ونوعية معلومات الإفصاح الإختياري تم تصميمها من قبل الباحثين أنفسهم، فيما استخدم في البعض الآخر منها نماذج سابقة، وهذا لا يعني أنها مقاييس تتسم بطابع ذاتي متصل بكل باحث (أنديه، 2016، 39)؛ وذلك لأن قياس مستوى الإفصاح الإختياري وفق نماذج من هذا النوع يظل أمراً مقبولاً، طالما جرى بنائها على أسس موضوعية (الشلاحي، 2012، 28).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

يستخدم الباحثون مؤشرات (Proxies) عديدة لقياس مستوى الإفصاح الإختياري، تتضمن تنبؤات الإدارة، والدرجات المنتجة خارجياً (عبد المنعم، 2017، 574) ، ودعوات المؤتمرات والتصريحات الصحافية، والدرجات ذاتية البناء، وبالرغم من تفضيل بعض الباحثين استخدام مقاييس الإفصاح المعدة سابقاً من قبل بعض الجهات المهنية أو الحكومية، إلا أن البعض الآخر يفضل أكثر بناء مقاييس لقياس الإفصاح الإختياري ذاتياً، الأمر الذي يعزى الى عدة أسباب، تتمثل أهمها بما يلي (عبد المنعم، 2017، 574):

(أ). أن المقاييس ذاتية البناء تحتوي على العناصر التي حددها الباحث للقياس فقط، ما يجعل المقياس أكثر مصداقية من المقاييس المعدة سابقاً.

(ب). أن بناء المقاييس يتم بعد أن يأخذ الباحث بالاعتبار كافة العوامل المؤثرة على القياس، كطبيعة المجتمع المدروس، وغيرها، بعكس المقاييس المعدة مسبقاً التي توجه الاهتمام الى نوع معين من الإفصاح الإختياري مثل التنبؤات المستقبلية.

(ج). أن المقاييس الذاتية يمكن تطبيقها على منشآت عدة، بعكس المعدة مسبقاً التي توجه الى منشآت محددة، كالمصارف الكبيرة على سبيل المثال.

(د). أن المقاييس المعدة من الجهات المهنية والحكومية عادة ما تنصب على عناصر الإفصاح الإلزامي، ونادراً جداً ما تعطي اعتباراً للإفصاح الاختياري.

خلص الباحثون الى أن مسألة قياس الإفصاح الإختياري مازالت غير منضبطة، نظراً لاعتمادها على الجهود الذاتية للباحثين، وعدم استقرار المقاييس المستخدمة في هذا المجال، وبالرغم من أنه يمكن القبول بالنتائج التي تؤدي إليها، إلا أنه ما يزال من الصعب تعميم تلك النتائج على مختلف الوحدات والقطاعات، ولعل من الباحثين من رأى ضرورة في أن تتجه الجهود الى التكامل مع جهود المنظمات المهنية الدولية نحو بناء وتصميم مقاييس ذات طابع شمولي للإفصاح الاختياري، ووضع قواعد تطبيقية تحدد الطرق والمنهجيات الأنسب، والتي باتباعها يمكن التوصل الى نتائج أكثر صدقاً وثباتاً، وأكثر شمولية.

المحورالثالث: إجراءات البحث العملي- التطبيقي:

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة التطبيقية من مجموعة المصارف العراقية المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية، حيث بلغ عدد المصارف المسجلة بسوق العراق للأواق المالية في عام 2017 (36) مصرفاً، وبعد استبعاد المصارف المتوقفة أو التي لم تتوفر لها التقارير المالية السنوية، أصبح عدد المصارف التي شملتها عينة البحث (20) مصرفاً، التي تمثل 55.7% من إجمالي عدد المصارف، وذلك كما هو موضح في جدول (1).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

جدول (1)
المصارف عينة الدراسة

#	Bank Name / A	Bank Name / E	Code
1	مصرف كوردستان الدولي للأستثمار و التنمية	Kurdistan international bank for investment & development	**BKUI**
2	المصرف التجاري العراقي	Commercial bank of Iraq	**BCOI**
3	مصرف بغداد	Bank of Baghdad	**BBOB**
4	مصرف المنصور للأستثمار	Al-Mansour bank for investment	**BMNS**
5	مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	Mosul bank for finance and investment	**BMFI**
6	المصرف المتحد للاستثمار	United bank for investment	**BUND**
7	مصرف الاستثمار العراقي	Investment bank of Iraq	**BIBI**
8	مصرف الاهلي العراقي	National bank of Iraq	**BNOI**
9	المصرف سومر التجاري	Sumer Commercial bank	**BSUC**
10	مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	North bank for finance and investment	**BNOR**
11	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	Iraqi middle east investment bank	**BIME**
12	مصرف الائتمان العراقي	Credit bank of Iraq	**BROI**
13	المصرف بابل	Babylon bank	**BBAY**
14	المصرف الخليج التجاري	Gulf commercial bank	**BGUC**
15	مصرف اشور الدولي	Ashur International Bank	**BASH**
16	مصرف الوطني الاسلامي	National Islamic bank	**BNAI**
17	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية	Iraq Islamic bank for investment & development	**BIIB**
18	مصرف عبر العراق للاستثمار	Trans Iraq Bank for investment	**BTRI**
19	مصرف ايلاف الاسلامي	Elaf salam bank	**BELF**
20	مصرف جيهان الاستثمار والتمويل الاسلامي	Cihan Bank Islamic Invesment and Finance	**BCIH**

المصدر: اعداد الباحثين

وقد اعتمد الباحثون في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على تحليل القوائم المالية السنوية للمصارف وتقرير مجلس الإدارة السنوية للمصارف للسنة المنتهية في 2017/12/31، والمنشورة على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

موقع هيئة الأوراق المالية العراقية (http://www.isc.gov.iq)، وموقع سوق العراق للأوراق المالية (http://www.isx-iq.net/).

ثانياً: أداة القياس:

تعتمد أداة البحث على المعلومات التي تعرضها المصارف وتفصح عنها في تقاريرها المالية السنوية المنشورة وتقارير مجلس الإدارة باعتبارها مؤشرات لمستوى الإفصاح الذي تقوم به؛ إذ أن استخدام مؤشرات (Indices) لقياس مدى الإفصاح يستخدم بشكل واسع في الأدبيات المحاسبية، وقد أثبتت هذه المؤشرات أنها طريقة فعالة مستخدمة في الأبحاث التطبيقية (نمر والشاهد، 2011، 38).

لقياس مستوى الإفصاح الإختياري وبالاستناد الى عدد من المؤشرات التي استخدمت في بعض الدراسات السابقة، قام الباحث بتطوير أداة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري (Disclosure Index) بما يتوافق مع طبيعة البيئة العراقية، ومن اهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في اعداد هذه القائمة هي دراسة (Akhtaruddin et al, 2009, 18-19) (Meek et al, 1995, 569-570) (عفيفي، 2008، 498) (زيود واخرون، 2011، 40-41) (مارق، 2009، 498) (عبد وإبراهيم، 2019، 253) (محمد، 2018،260) (عابد، 2019، 233).

تتألف أداة القياس من (13) محوراً يمثل كل منها مؤشراً من مؤشرات الإفصاح الإختياري، تتوزع فيما بين هذه المحاورمجموعة من (115) معلومة، تمثل في مجموعها المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً، بحيث يتم قياس مستوى الإفصاح الإختياري باستخدام النسبة المئوية للإفصاح الفعلي بالنسبة إلى إجمالي الإفصاح بالنسبة لكل محور (مؤشر)، ولحساب القيم والنسب المئوية استخدموا الباحثين المقياس الثنائى غير المرجح (Dichotomou Variable Unweighted)، وهو أسلوب **قائم على الـ ثنائية القيم لـ (0، 1)، حيث يشير الخيار (0) الى عدم وجود المعلومات الموصوفة في المحور أو البند في الأداة، بينما يشير الخيار (1) الى وجودها، بما يمكن من قياس مستوى الإفصاح الإختياري وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في المصارف عينة البحث، والجدول (2) يوضح محاور** أداة القياس وعدد البنود التي تتوزع فيما بينها.

جدول (2)

محاور أداة القياس وتوزيع بنودها

م	المحور	عدد بنود الإفصاح
1	معلومات عامة	12
2	بيانات عمل الإدارة؛ مناقشات وتحليلات	8
3	معلومات حول الإدارة واللجان التابعة لها والمساهمين	14
4	معلومات حول العاملين عدا اعضاء مجلس الإدارة والمساهمين	7

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

5	الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق	8
6	توقعات مستقبلية	7
7	الأحداث التي تؤثر على نتائج الأعمال المستقبلية	8
8	المسؤولية الاجتماعية والبيئية	7
9	المعلومات عن الاصول غير الملموسة والغير المعترف بها	5
10	الأداء المالي	15
11	الإفصاح التصويري	10
12	معلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض له المصارف	10
13	معلومات أخرى	4
	المجموع	115

المصدر: إعداد الباحثون

ثالثاً: الأساليب الإحصائية:

1. النسب المئوية والتكرارات لبنود الإفصاح الإختياري.
2. اختبار (One –way ANOVAa) لقياس الفروق.

المحور الرابع: تحليل نتائج البحث العملي:

بعد تسجيل البيانات المتوصل إليها بالنسبة لكل مصرف من المصارف ضمن عينة البحث في أداة القياس، تم إجراء التحليل الإحصائي للحصول على مستوى الإفصاح الإختياري لكل مصرف على حدة، وذلك بقسمة عدد العناصر الاختياري التي تم الإفصاح عنها على (115) وهو إجمالي عدد البنود الموزعة بين (13) محور/مؤشر في أداة قياس مستوى الإفصاح الإختياري المستخدمة في البحث.

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على: "تدني مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية اضافية في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

جدول (3)
مستوى الإفصاح الإختياري في المصارف العراقية باستخدام النسبة المئوية

م	المصرف	عدد المعلومات المفصح عنها من (115) بنداً	مستوى الإفصاح
1	مصرف كوردستان الدولي للأستثمار و التنمية	80	0.70
2	المصرف التجاري العراقي	72	0.63

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

3	مصرف بغداد	77	0.67
4	مصرف المنصور للأستثمار	76	0.66
5	مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	50	0.43
6	المصرف المتحد للاستثمار	59	0.51
7	مصرف الاستثمار العراقي	65	0.57
8	مصرف الاهلي العراقي	67	0.58
9	المصرف سومر التجاري	58	0.50
10	مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	66	0.57
11	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	71	0.62
12	مصرف الائتمان العراقي	55	0.48
13	المصرف بابل	63	0.55
14	المصرف الخليج التجاري	73	0.63
15	مصرف اشور الدولي	83	0.72
16	مصرف الوطني الاسلامي	79	0.69
17	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية	62	0.54
18	مصرف عبر العراق للاستثمار	93	0.81
19	مصرف ايلاف الاسلامي	57	0.50
20	مصرف جيهات الاستثمار والتمويل الاسلامي	28	0.24
مستوى الإفصاح الإختياري للمصارف عينة الدراسة		1334	0.58

يتبين من الجدول (3) أن متوسط مستوى الإفصاح الإختياري للمصارف العراقية عينة الدراسة قد جاء بنسبة 58%، وأن متوسط عدد المعلومات المفصح عنها بلغ (67) معلومة من اجمالي (115) بنداً في أداة القياس، حيث بلغ أقل مستوى 24%، بينما بلغ أعلى مستوى للإفصاح الإختياري 81%؛ وهذه النسبة تعد نسبة عالية وتشير الى زيادة مستوى الاهتمام بالإفصاح الإختياري، فضلاً عن متطلبات الإفصاح الالزامي في التقارير المالية للمصارف عينة البحث؛ كما تشير الى مستوى عالي للإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولا توجد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

دراسات سابقة مماثلة- حسب علم الباحثين- أجريت في بيئة المصارف العراقية لمقارنة هذه النتيجة، ما يعني أن الفرضية الأولى غير صحيحة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تفيد بارتفاع مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية اضافية في التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على وجود فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسط الإفصاح الإختياري في المصارف العينة تبعاً لنوعية وكمية المعلومات التي تفصح عنها اختيارياً".

للتحقق من صحة الفرضية الثانية، قاموا الباحثين بإجراء اختبار (One –way ANOVAa) لقياس الفروق بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، وكانت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول (4):

جدول (4)
اختبار (One –way ANOVAa) لقياس الفروق

مجال القياس	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	قيمة (f)	قيمة معامل (Sig.)
الفروق بين المجموعات	2384.076	12	198.673	7.430	.000
الفروق داخل المجموعات	2727.524	102	26.740		
المتوسط العام	5111.600	114			

المصدر: من مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار (One –way ANOVAa) لقياس الفروق، حيث بلغت قيمة (f) (7.430) عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يؤكد أن نموذج الانحدار عالي المعنوية من الناحية الإحصائية، وبالتالي، وجود فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الإفصاح الإختياري تبعاً لمحاور الإفصاح المختلفة.

جدول (5)
ترتيب مصارف العينة تنازلياً حسب مستوى الإفصاح الإختياري

ت	اسم المصرف	عدد المعلومات المفصح عنها من (115) بنداً	مستوى الإفصاح
18	مصرف عبر العراق للاستثمار	93	0.81
15	مصرف اشور الدولي	83	0.72
1	مصرف كوردستان الدولي للأستثمار و التنمية	80	0.70
16	مصرف الوطني الاسلامي	79	0.69

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

3	مصرف بغداد	77	0.67
4	مصرف المنصور للأستثمار	76	0.66
2	المصرف التجاري العراقي	73	0.63
14	المصرف الخليج التجاري	72	0.63
11	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	71	0.62
8	مصرف الاهلي العراقي	67	0.58
7	مصرف الاستثمار العراقي	66	0.57
10	مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	65	0.57
13	المصرف بابل	63	0.55
17	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية	62	0.54
6	المصرف المتحد للاستثمار	59	0.51
9	المصرف سومر التجاري	58	0.50
19	مصرف ايلاف الاسلامي	57	0.50
12	مصرف الائتمان العراقي	55	0.48
5	مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	50	0.43
20	مصرف جيهان الاستثمار والتمويل الاسلامي	28	0.24
مستوى الإفصاح الإختياري للمصارف عينة الدراسة		1334	0.58

المصدر: اعداد الباحثون

من الجدول (5) يتبين وجود فروق ذات دلالة احصائياً بين مستوى الإفصاح الإختياري بين المصارف عينة البحث تبعاً لنوعية وكمية المعلومات التي تفصح عنها اختيارياً، كما يتبين من ترتيب مصارف العينة تنازلياً حسب مستوى الإفصاح الإختياري أن أعلى مستوى للإفصاح الإختياري في ثلاثة مصارف هي: مصرف عبر العراق للاستثمار، مصرف اشور الدولي، ومصرف كوردستان الدولي للأستثمار والتنمية.

جدول (6)
مستوى الإفصاح الإختياري بالنسبة لكل محور في أداة القياس (تنازلياً)

م	المحور	مستوى الإفصاح
1	معلومات عامة	0.846
2	بيانات عمل الإدارة / مناقشات وتحليلات	0.838
3	الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق	0.819

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4	الاداء المالي	0.780
5	معلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض له المصارف	0.615
6	معلومات حول الإدارة واللجان التابعة لها والمساهمين	0.611
7	معلومات أخرى	0.575
8	المعلومات عن الاصول غير الملموسة والغير المعترف بها	0.520
9	احداث التي تؤثر على نتائج الاعمال المستقبلية	0.506
10	معلومات حول العاملين عدا اعضاء مجلس الإدارة والمساهمين	0.357
11	توقعات مستقبلية	0.329
12	المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0.186
13	الإفصاح التصويري	0.185

المصدر: اعداد الباحثون

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

شكل (1)
مستوى الإفصاح الإختياري بالنسبة لكل محور في أداة القياس

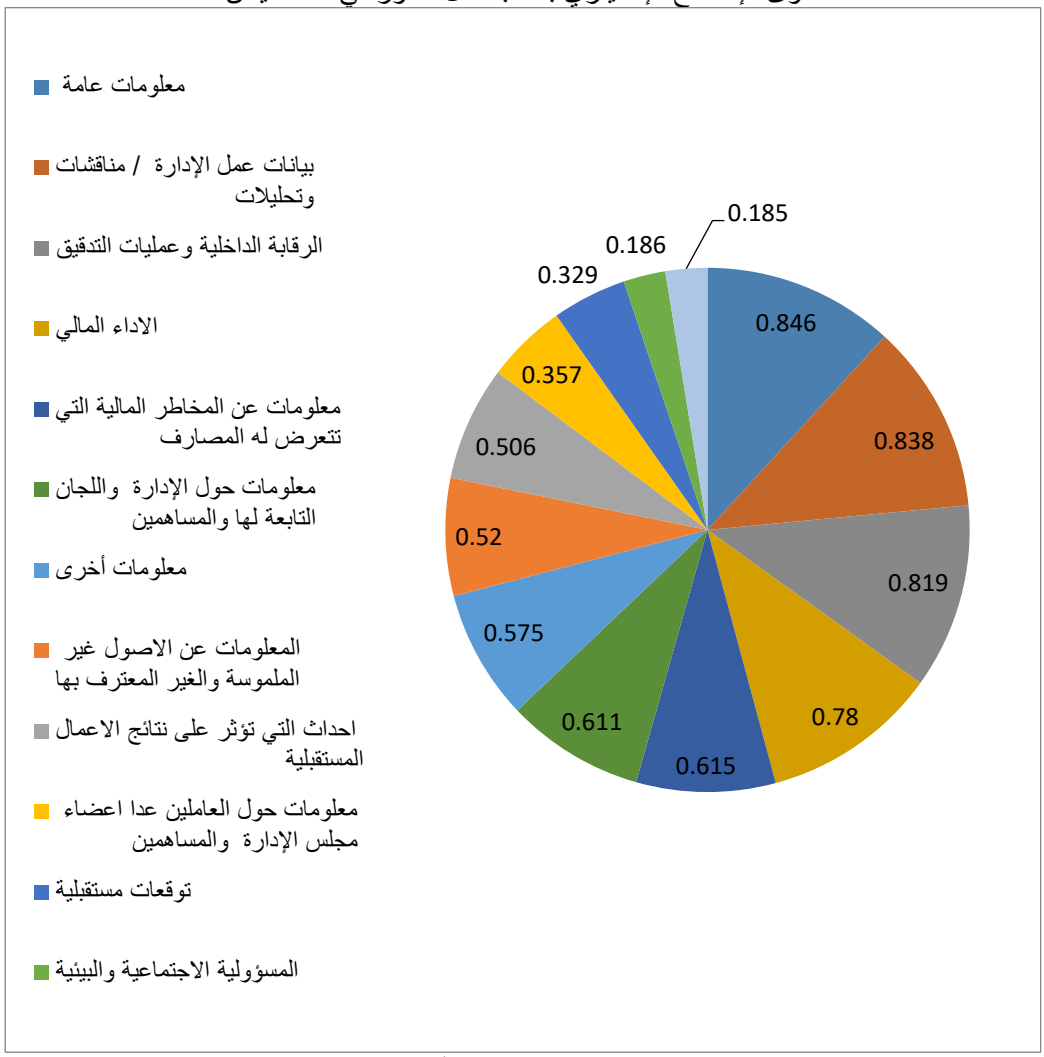

المصدر: اعداد الباحثون

بحسب ما يوضحه الجدول (6) والشكل (1)، فإن الترتيب التنازلي لمحاور أداة قياس الإفصاح الإختياري، يشير الى أن الإفصاح الإختياري عن المعلومات العامة عن المصرف تأتي بالمرتبة الأولى ويليها مناقشات وتحليلات الإدارة للبيانات العمل، وثم معلومات عن الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، كما أوضحت النتائج أن الإفصاح الإختياري عن المعلومات الاجتماعية والبيئية تاتي بمرتبة ما قبل الأخيرة على الرغم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

من أهمية تلك المعلومات للتخطيط والمساهمة في تحقيق الرفاهية الإجتماعية، ويأتي الإفصاح التصويري في المرتبة الأخيرة، وهذا يدل على أن المصارف العراقية لا تستخدم الإفصاح التصويري في تقاريرها السنوية ضمن معلومات الإفصاح الإختياري، على الرغم من أن الصور والأشكال والرسومات ترسخ في ذهن الإنسان أكثر من النصوص السردية، إضافة الى أن الإفصاح الصوري في القطاع المصرفي مهم للغاية، خصوصا في إبراز مستوى التنوع الخدمي والانتشار الجغرافي للمصرف.
في ضوء النتائج السابق، يمكن قبول الفرضية الثانية باعتبارها صحيحة، وأنه بالفعل توجد فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسط الإفصاح الإختياري في المصارف العينة تبعاً لنوعية وكمية المعلومات التي تفصح عنها اختيارياً.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. أن الأداة المستخدمة في هذا البحث لقياس مستوى الإفصاح الإختياري فى المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية صالحة للتطبيق في بيئة الممارسة العملية، ولعل ذلك يرجع إلى شمولية الأداة لكافة المعلومات التي يشملها محتوى الإفصاح الإختياري، والتى غالباً ما تكون محل اهتمام مستخدمى التقارير المالية.

2. أن مستوى الإفصاح الإختياري فى المصارف العراقية مازال في المستوى المتوسط، حيث بلغ متوسط الإفصاح الإختياري 58% مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يدل على وجود ظاهرة جيدة لاهتمام المصارف العراقية بالإفصاح الإختياري.

3. وجود فروق ذات دلالة احصائيا بين متوسط الإفصاح الإختياري في المصارف العراقية عينة البحث تبعاً لنوعية وكمية المعلومات التي تفصح عنها اختيارياً، وهذا قد يعود الى حجم المصرف وعدد فروعه وعمر المصرف وغيرها من العوامل.

4. وجود رغبة لدى المصارف العراقية في تعزيز مستوى الإفصاح الإختياري، الأمر الذي قد يرجع إلى ثقافة وبيئة اعضاء مجلس الإدارة على سبيل المثال، وطبيعة قطاع المصارف والذي يسعى دائماً الى كسب ثقة المستثمرين، وزيادة معدلات الاستثمار في المصارف، وذلك عن طريق توفير معلومات مالية وغير مالية اضافية تزيد عما هي ملزمة به بحكم معايير الإفصاح الإلزامي.

5. أن مستوى الإفصاح الإختياري ينخفض تنازلياً وفق ترتيب محاور أداة القياس المستخدمة في هذا البحث، حيث جاء اهتمام المصارف العراقية بالإفصاح الإختياري عن المعلومات العامة عالياً، ثم المعلومات المتعلقة بالمناقشات وتحليلات الإدارة لبيانات العمل، وفي المرتبة الثالثة المعلومات عن الرقابة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)

الداخلية وعمليات التدقيق، بينما جاء مستوى الإفصاح الإختياري عن المسؤولية الاجتماعية والبيئة والإفصاح التصويري منخفضاً جداً وشبه منعدم.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الإستمرار في رفع مستوى الإفصاح الإختياري في المصارف العراقية، والتوسع في هذا المجال ليشمل كافة المحاور التي شملتها أداة القياس المستخدمة في هذا البحث.

2. ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الإختياري من قبل هيئة الأوراق المالية العراقية والمنظمات والجمعيات العلمية والمهنية والأكاديمية، وذلك لضمان حصول مستخدمي التقارير المالية على المعلومات المالية وغير المالية الإضافية، والتي تساعدهم على إتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

3. زيادة الإهتمام بالإفصاح الإختياري عن المعلومات البيئية والاجتماعية في المصارف العراقية، وذلك لما لها من أهمية بالغة في مجال التخطيط والمساهمة في تحقيق الرفاهية الإجتماعية.

4. ضرورة اهتمام المصارف العراقية بالإفصاح التصويري، وذلك لأن الصور والأشكال والرسوم التوضيحية أكثر بياناً ورسوخاً في الذهن مقارنة بالنصوص السردية.

5. العمل على منح حوافز للمدراء في المصارف العراقية، بهدف تشجيعهم على تعزيز مستوى الإفصاح الإختياري، وذلك على أساس أن قرار الإفصاح الإختياري هو قرار إداري بالدرجة الأولى.

6. ضرورة إجراء دراسات أوسع لفترات زمنية أطول، لمقارنة التغير في مستوى الإفصاح الإختياري خلال الفترات الزمنية الطويلة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:
المجلات والدوريات العلمية:
1. أنديه، خالد علي (2016): قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد (9)، يونيو. ص ص24-47.
2. بوشايب، حسينة (2018): دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (20)، العدد (2). ص ص9-29.
3. الحسناوي، عقيل حمزة حبيب وجواد، حسين علي (2018): تقييم مستوى الافصاح الاختياري التقارير المالية دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد (15)، العدد (3). ص ص352-373.

4. حميد، أحمد جاسم؛ فارس، أشرف هاشم وسعيد، حسين غانم (2016): تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (12)، العدد (34). ص ص308-334.
5. دحدوح، حسين أحمد وحمادة، رشا أنور (2015): نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد (1). ص ص9-42.
6. زويلف، إنعام محسن (2013)، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها فى الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، معهد الإدارة العامة، مسقط- سلطنة عمان.
7. زيود، لطيف وعيسى، ريم علي (2011): الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية- دراسة حالة شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (1). ص ص143-161.
8. الشعار، اسحق محمود، زلوم، نضال عمر، وخطاب، شادي احمد عبد الرحمن (2015): دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة المجلة الأردنية، المجلد (11)، العدد (3). ص ص685-703.
9. عابد، محمد نواف (2018): أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (7)، العدد (1). ص ص16-29.
10. عابد، محمد نواف (2019): أثر الافصاح غير المالي على مؤشرات القيمة السوقية- دراسة تطبيقية على قطاعي البنوك والتأمين في بورصة فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (5)، العدد (1). ص ص222-237.
11. عبد الحكيم، محمد مليجي والعين، علاء محمد (2013): قياس مستوى الافصاح في التقارير المالية المنشورة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية بمنشآت الاعمال السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر.
12. عبد المنعم، تامر سعيد (2017): قياس أثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بدون بيانات الناشر ومكان والنشر. ص ص555-618.
13. عبد، نهى صافي وإبراهيم، آفاق (2019): أثر خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (15)، العدد (45). ص ص247-265.
14. عفيفي، هلال عبد الفتاح (2008) العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، دراسة اختبارية في البيئة المصرية. مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق- مصر، المجلد (30)، العدد (1). ص ص428-498.
15. مارق, سعد محمد (2009): قياس مستوى الافصاح لاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية, مجلة جامعة عبد العزيز الادارة والاقتصاد, المملكة العربية السعودية، المجلد (23)، العدد (1). ص ص131-174.
16. محمد، صائب سالم (2018): أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (54). ص ص251-268.
17. نمر، خليل أبو سردانه والشاهد، ريما جمال (2011) العوامل المحددة لمستوى الافصاح الاختياري في الشركات الصناعية و الخدمية المدرجة في بورصة عمان - دراسة تحليلية مقارنة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية-سلسلة العلوم الانسانية، جامعة العلوم التطبيقية - الأردن، المجلد (13)، العدد (1).

الرسائل والاطاريح الجامعية:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد (2013): محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة- دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، طنطا- مصر.
2. الشلاحي، بندر مرزوق (2012): تحديد طبيعة الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.
3. عبد المجيد، مرتضى أبو القاسم عيسى (2018): الافصاح الاختياري لمعلومات محاسبة الموارد البشرية وأثرها على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم- السودان.
4. الفار، سماح عفيف عاشور (2018): العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج (Tobin's q)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Akhtaruddin, Mohamed, Hossain, Monirul Alam, Hossain, Mahmud and Yao, Lee (2009): Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports of Malaysian Listed Firms , Jamar Vol. 7, Number 1.
2. Meek G.K, C.B. Roberts, S.J. Gray (1995): Factors influencing voluntary annual reports disclosures by U.S., U.K and continental European multinationals corporations, Journal of International Business Studies, vol. 26, No. 3. pp 555-572.
3. MUSYOKA, MONICAH N. (2017): EFFECT OF VOLUNTARY DISCLOSURE ON FINANCIAL PERFORMANCE OF FIRMS LISTED AT NAIROBI SECURITIES EXCHANGE, Master Thesis, BUSINESS AND PUBLIC MANAGEMENT AT KCA UNIVERSITY.
4. Yusuf, Mohammed Aliyu; Adebayo, Paul Adejola and Yusuf, Ruth Nguavese (2018): EFFECT OF FINANCIAL PERFORMANCE ON VOLUNTARY DISCLOSURE OF LISTED FINANCIAL FIRMS IN NIGERIA, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. (VI), Issue (12). pp81-99.

Measuring the Level of Voluntary Disclosure of Information in the Published Annual Financial Reports of Iraqi Banks

An Applied Study on a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange

Yasamin Akram Saleem
Department of Accounting, College of Administration and Economic, Salahddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
Yasamin.saleem@su.edu.krd

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Nissrat Saber Sheikha
Department of Accounting, College of Administration and Economic, Salahddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
Nissrat.sheikha@su.edu.krd

Adnan Nader Hammed
Department of Accounting, College of Administration and Economic, Salahddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq
adnannader1973@gmail.com

Abstract

The accounting profession has witnessed a qualitative transformation in the last three decades in light of scientific and technical developments, So that it has become an integrated and comprehensive information system that serves all activities and businesses in various sectors, This is where the accounting disclosure has become an essential and effective means in the media and reporting of the outputs of the accounting system and their delivery to all users in the administration, investors and stakeholders, In a way that enhances their ability to make appropriate decisions, to the qualitative transformation that has occurred in the accounting profession, In exchange for the mandatory disclosure concerned with providing the minimum amount of accounting information as determined by the legal frameworks and professional standards, The voluntary disclosure has emerged as a trend that some banks take to disclose the largest amount of information that goes beyond the limits of what they are obligated to do in order to serve the users of financial statements, This, in turn, drew the researchers' attention to conduct many studies and researches concerned with measuring the level of voluntary disclosure in banks. And its role in serving and achieving its strategic objectives, And its role in serving and achieving its strategic objectives, and the problem of the current research is to measure the level of voluntary disclosure of information in the published annual financial reports of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, This is done by developing a tool to measure the level of voluntary disclosure of information in

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

the published annual financial reports In addition, the results of the study showed that the voluntary disclosure of public information about banks comes in first place with a rate of (84.6%). This is followed by management discussions and analysis of business data (83.8%), And then internal control and audits (81.9%). The study recommended the necessity of continuing to raise the level of voluntary disclosure in Iraqi banks, The necessity of increasing attention to the optional disclosure by the Iraqi Securities Commission and the scientific, professional and academic organizations and societies, This is to ensure that users of financial reports have access to additional financial and non-financial information, which helps them to make rational investment decisions.

پوختە

پیشەی ژمێریاری زۆر گۆرانکاری بەسەرداهاتووە لەم ماوەیی کۆتاییدا ئەویش بەهۆی ئەو پێشکەوتنە زانستی و تەکنیکەی رووی لە کۆمەلگا کردووە، بەجۆرێك سیستەمی زانیاریەکان خزمەتی تێکرای بواره جیاوازەکانی ژیان دەکات، بەمەش پیشەی ژمێریای بۆتە هۆکارێکی چالاك بۆ دەرخستنی دەرهاویشتەکانی سیستەمی دارایی و گەیاندنی بە تێکرای کۆمپانیا و دامەزراوەکان و خاوەن پیشە و بەرژوەندیەکان و هانیان دەدات سەرکەوتوانە بریارەکانی خۆیان بدەن، هەربۆیە گۆرانکاری زۆر بەسەر ئەم بوارەدا هاتوە و توانیەتی زۆرترین زانیاریەکان بگەیەنێ بەپێی چوارچێوەی یاسایی و پیشەیی, وا تویانیەتی لە زۆرترین رووکردنەوە بدات لەبارەی خەرجی و لیستی خەرجیەکان و بەرچاو رووی بدات بەکاربەران، ئەمەش وای کردووە زۆربەی توێژەران ئاوەرێك لەم بواره بدەنەوە و لێکۆلینیەوەی زۆر لەسەر بکەن بەتاییەت لە بواری ئاشکراکردنی خۆویستی و رۆلی لە پێشخستنی پلانی ستراتیژی لە بانکەکان، بابەتی لێکۆلینەوەکەش هەر لەسەر ئەم بابەتەیە ئەویش ئاستی ئاشکراکردنی خۆویستانە لە راپۆرتی ساڵانەی دارایی بانکەکانی عێراق و بازاری دراوی عێراقی, لەگەل پێشخستنی ئامرازی پێوانەی ئاستی ئاشکراکردنی خۆویستانە لەبارەی راپۆتە بڵاوکراوەکانی ساڵانەی دارایی بانکەکانی

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٦) – العدد (١)، شتاء ٢٠٢١
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عێراق، ئەنجامی توێژینەوەکە دەریخستووە کە ئاستی ئاشکراکردنی خۆویستانەی بڵاوکردنەوەی زانیاریە داراییەکانی بانکەکان لە نموونەی لێکۆلینەوەکە بەرێژەی (58%) ئەم رێژەیەش پەسەندکراوە، هەروەها ئەنجامی لێکۆلنیەوەکە دەریخستووە لەبارەی ئاستی ئاشکراکردنی خۆویستانەی زانیاریە گشتیەکان بەرێژەی (84.6%) دواتریش لێکدانەوە و شیکردنەوەی زانیاریەکان بەرێژەی (84.8%) پاشان چاودێری ناوخۆیی و ووردبینی (81.9%) لە کۆتایدا لێکۆلینەوەکە پێشنیاری کردوە بە بەردەوام بوون لەسەر بەرزکردنەوەی ئاستی ئاشکراکردنی خۆویستانە لە بانەکانی عێراق و بایەخدانی زیاتر بە ئاشکراکردنی خۆویستانە لەلایەن دەستەی دارایی عێراقی و کۆمەلە و دامەزراوەکان و لایەنە ئەکادیمیەکان، ئەویش بۆ مسۆگەرکردنی بەدەستهێنانی زانیاری دارایی زیاتر لەیەن بەکاربەرانی راپۆرتە داراییەکانەوە کە هاوکاریان دەکات بریار سەرمایەگوزرای تەندروست بدەن.